

في الوطن السوري المشترك الذي يضم مكونات عديدة إلى جانب القومية العربية التي تشكل الأغلبية السكانية والمسيطر على مقاليد السلطة في دمشق، والقومية الكردية التي تشكل ثاني قومية تعيش على أرضها التاريخية وتعاني من سياسة شوفينية، وتطبق بحقها المشاريع والإجراءات العنصرية المتخلفة، ومحرومة من أبسط حقوقها الديمقراطية والقومية المشروعة، أما إضافة مفردة "سوري" إلى الصيغة لا تنفي الطابع القومي للحزب ولا تعني بأي حال من الأحوال السماح للمواطنين من غير الكرد الانضمام إلى صفوف الحزب كونه حزب خاص بالقومية الكردية في سوريا يختلف عن الأحزاب الوطنية الديمقراطية السورية الأخرى (شيوعية - يسارية - ليبرالية... الخ)، فهي أحزاب تضم كافة مكونات المجتمع السوري وأطيافه السياسية لا تهتم بالشأن القومي بقدر اهتمامها بالشأن الوطني العام وهذا لا يعني أن الأحزاب الكردية أحزاب قومية عقائدية شمولية منغصة للقومية الكردية، بل هي أحزاب شعب مضطهد يعاني من كافة ألوان القهر والحرمان يعيش على أرضه التاريخية، تعرض وطنه كردستان عبر التاريخ لعمليات تقسيم جائرة ويناضل أبناءه منذ عقود من أجل رفع الاضطهاد والغبن القومي وتأمين حقوقه الديمقراطية والقومية المشروعة من خلال اعتماد أسلوب النضال السياسي الديمقراطي السلمي، ونبذ كافة أشكال التعصب القومي ويؤمن بالتعايش السلمي والأخوي بين القوميات في الوطن المشترك، أما اعتماد الأستاذ ماف برور الصيغة الثانية كصيغة "صائبة ودقيقة" والتي تختلف عن الصيغة الأولى بإضافة مفردة "كردستاني" بدلاً عن "كرددي سوري"، وكما هو معلوم إن كلمة "الكردستاني" لها مدلول مكاني - رقعة جغرافية - يطلق عليها تسمية كردستان أي موطن الكرد تاريخياً أما مفردة "كرددي سوري" كما أشرت، لها مدلول قومي يشير إلى القومية الكردية تحديداً دون سواها من مكونات الوطن السوري بعكس مفردة "كردستاني" التي تشمل كافة المكونات التي تعيش على أرض كردستان من قومية وإثنية ودينية... الخ وهذا ما يحدد شرعية انضمام أفراد من غير القومية الكردية إلى الحزب، والأحزاب الكردستانية لها تاريخ وتجربة طويلة في هذا المجال .

### شرط الحرية والحوار

✓ بقلم: باهوز كرداغي

على ما يبدو أنه كلما تطورت الحركة الكردية باتجاه المزيد من الأفكار والآراء وزادت نسبة التنوع السياسي الداخلي، كلما اشتدت الحاجة إلى أهمية وضرة الوحدة السياسية التي يجب أن تبني على كل هذه التوجهات وتجسدها بأن واحد، ومن هنا تبرز أهمية وجود آليات وأدوات أخرى تسهل هذه المهمة إلى حد التواصل والتقارب العضوي فيما بين كافة هذه الاختلافات والتوجهات السياسية للوصول إلى شرط القوة والوحدة المطلوبين لممارسة أي فعل سياسي مستقبلي .

ولذلك فإن ممارسة الحوار الداخلي بشكل هادئ والانفتاح الكلي على كافة الآراء يشكل بحد ذاته المخرج الفعلي لأي أزمة سياسية قائمة أو قد تسود مستقبلاً، حيث أن تخفيف شدة وحدة النزعات الفردية المشحونة بالتوتر

### حزب وطني ديمقراطي كردي سوري

✓ بقلم: ميتان هوري

ورد في مقالة "مداخلة" بعنوان "حزب قومي ديمقراطي كردستاني" بقلم الأستاذ ماف برور في جريدة الوحدة العدد ١٥٨/١٥٠٦/١٥٠٦ بعض النقاط التي تضيء جوانب هامة ومساحات مظلمة من موضوع "خصوصية القضية الكردية في سوريا" من خلال قراءته الخاصة للموضوع من جهة، ومن جهة أخرى وردت بعض النقاط التي تستدعي المناقشة والمزيد من التداول والحوار لتحل موقعا لها في دائرة الواقع والسياسة كفن ممارسة الممكن في عالم تحكمه توازنات ومصالح اقتصادية تنتج عنها معادلات سياسية تخدم تلك المصالح بالمقام الأول وقد تكون متناقضة ومتعارضة مع إرادة ورغبات الشعوب وقد تتقاطع وتتفق وفق ما تقضيه المصلحة، مصلحة الكتل الاقتصادية الكبيرة والمتحكمة بمركز القرار السياسي العالمي، وعليه فإن الرغبة والطموح تبقى أسيرة دائرة الذاتية ما لم تتفق مع الظروف الموضوعية والحالة الاقتصادية والسياسية العامة، وبالتالي الابتعاد قدر الإمكان عن العاطفة والرغبة الذاتية التي تستند إلى الشعور الانفعالي والمتأثر بالجميل والبديع من الشعارات، تفيد أكثر من أن تضر بالقضية، وفيما يلي أورد بعض منها:

\*... قضية شعب يعيش على أرضه التاريخية كردستان التي قسمت إلى أربعة أجزاء نتيجة اتفاقية سايكس - بيكو فألحق جزء منها بالدولة السورية... إن المصالح الاستعمارية وما نتج عنها من اتفاقيات وتسويات في بدايات القرن الماضي فرضت واقعا جغرافياً وسياسياً على شعوب المنطقة وأفرزت كيانات ودول جديدة ناشئة كما هو حال الدولة السورية التي امتدت على رقعة جغرافية مؤلفة من قسمين، قسم واسع من الأراضي العربية وآخر اقتطع من أرض كردستان وبذلك ضمت الدولة الناشئة جزءاً هاماً من الشعب الكردي تعداده الحالي يناهز ثلاثة ملايين نسمة ارتبطت حياته ومستقبله بمصير العرب السوريين وغيرهم من أقليات أجنبية، وبالتالي فإن الدولة السورية نشأت أصلاً من مكونين، كردي وآخر عربي، ولم يتم إلحاق جزء من كردستان بالدولة السورية كما هو وارد في المداخلة المذكورة.

\* حزب وطني ديمقراطي كردي سوري: هذه الصيغة فيها مغالطة وخط للأوراق، فأنصارها يحاولون الابتعاد عن الصيغة القومية مبررين بأنها توجه الأنظار نحو الخارج (خارج حدود الدولة السورية) وتضع العراقيل أمام النضال الوطني الكردي السوري... ولحمية أنفسهم من تهمة الانفصال والتطرف والقومية... هنا نتساءل كيف لك أن تكون حزباً وطنياً ديمقراطياً سورياً وكردياً صرفاً إذا طابع قومي... إذ لا يمكن أن تكون وطنياً ديمقراطياً في الوقت الذي لا تسمح فيه بانضمام مواطن سوري آخر من غير الكرد إلى صفوفك...، عند اعتماد كافة الأحزاب الكردية في سوريا الصيغة الأولى " وطني ديمقراطي كردي سوري" لم تفكر قط في تقديم مبررات البراءة من تهمة "الانفصال" بقدر اهتمامها بالجانب الواقعي والموضوعي في المسألة، فالأحزاب الكردية هي أحزاب ديمقراطية ووطنية بامتياز ولا تحتاج إلى مبررات البراءة وهذا لا يعني الابتعاد عن الصيغة القومية، فاحتواء الصيغة الأولى على مفردة "كرددي" تعني بالضرورة تضمين الجانب القومي الكردي ولها مدلول قومي واضح وصریح، وكرددي سوري: هو الذات الكردية

للمجتمع الكردي فيه خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات المتخلفة الأخرى المتعايشة معها، وهي أنه إلى جانب سمة التخلف التي يشترك فيها مع هذه المجتمعات فهو يعاني من حالة التشرذم والتجزئة السياسية (إن صح التعبير) إضافة إلى انتشار ظاهرة المهاترات السياسية وحالات الإقصاء ورفض الآخر التوأم.... وهذا برأينا نتيجة حتمية للسياسات المنتهجة حياله من قبل السلطات ومنذ عقود من الزمن للنيل منه ونسف جميع عوامل الوحدة والتلاحم فيه.

إن العامل الذاتي هو الأساسي في نجاح أي حزب برأينا لأنه يشكل وسيلة التغيير والتطور الداخلية، أما الوضع الاجتماعي أو المجتمع فيشكل العامل الموضوعي، وتنبثق أهمية أداة التغيير أو بنية التنظيم في مجتمعنا من أن الشروط الموضوعية أو العوامل الخارجية (أحوال المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية....) غير متطورة أو متوفرة بالشكل الذي يؤدي إلى نشوء القوى الاجتماعية الفادرة على تحقيق طموحات وآمال جماهيرها، لذا فإن التأكيد الكبير هنا يجب أن ينصب بصورة رئيسة على العامل الذاتي أي علينا نحن الكوادر الحزبية وأدواته النضالية. يجب أن نكون واعيين مؤمنين بقضية شعبنا ملتزمين بسياسة وفكر وبرنامج حزبنا المقررة في محافله، والسعي الجاد إلى تمثيل قيم ومثل الحزب لقضية شعبنا العادلة، ولن يتحقق هذا إلا بامتلاكنا الثقافة الكافية القادرة على تحليل وتفسير الواقع بشكل علمي دقيق، كي نمثل تصورا كاملا عن المستقبل قدر الإمكان.

إن نوعية البنية التنظيمية في الحزب تنعكس على مجمل سلوكياته ومساراته السياسية، وبمقدار ما تكون هذه البنية واعية وملتزمة بأساليب النضال المعتمدة لديها بمقدار ما يكون الحزب عاكسا لتطلعات الجماهير وأمانيتها.

ومن باب المصارحة الرفاقية والمشاركة الجماعية وتحمل المسؤولية وخدمة لتطوير حزبنا من الناحية التنظيمية يجدر بنا ذكر بعض المظاهر السلبية في حياتنا وسلوكنا الحزبي، يحدنا الأمل في ذكرها الوقوف عليها بجديّة ومناقشة مدى ضررها وسبل التخلص أو التخفيف منها قدر المستطاع متحلين بروح المسؤولية والنفسية الحريصة على تلافيتها وإذلالها، وهي:

- ١- قلة وضعف الحراك السياسي بين الجماهير.
  - ب- الغياب المتكرر من قبل بعض الرفاق عن الاجتماعات الحزبية.
  - ج- عدم الاكتراث بمسألة التتقيف الذاتي البناء، والمشاركة في الحلقات أو الأوسيات الثقافية التي تقيمها اللجان الثقافية في المناطق.
  - د- ضعف ممارسة النقد والنقد الذاتي البناء في الهيئات والمحافل الحزبية، على الرغم من أهميته في تطوير الحزب وتصقيل شخصية الإنسان الحزبي.
  - هـ- التناقص عن مراسلة الصحف والدوريات الحزبية " خاصة شؤون المناطق " .
- إننا عندما نتوقف عن ذكر ما سبق لا نقصد بها الهيئات ما دون القيادة، بل إن الجميع يتحمل جزءاً ليس بقليل من المسؤولية في تفشي هذه الظواهر السلبية، لذا علينا جميعاً أن نبذل ما بوسعنا في سبيل القضاء عليها. لأن الحزب لن يستطيع التغلب على المصاعب و يجتاز العقبات إلا إذا توفرت فيه أخلاقية عالية تتمثل في اختيار الحقيقة والنضال من أجلها باستمرار.

والنشد لا يمكن أن تتم إلا إذا ما تمكنا من الركون إلى أهمية وممارسة هذا الحوار العميق والمنفتح فيما بين كافة قوى وشرائح المجتمع الكردي في مسعى حقيقي لتحرير كامل الطاقات الكردية باتجاه الدفاع الفعلي عن عدالة وشرعية القضية الكردية، ولذلك فإن الحركة الكردية قد دفعت ثمناً غالياً جداً من طاقاتها وإمكاناتها ووقتها ومستقبلها نتيجة لغياب هذه الآلية المعرفية من حياتها السياسية على مدى سجلها وتاريخها الزمني.

إن جنوح أي حركة سياسية نحو التنوع والاختلاف والكثرة من المواقف والأفكار تعتبر حالة طبيعية بحكم غياب الحياة المؤسساتية ومصادر التطوير المعرفي التي غالباً ما توصف في الحياة السياسية بفترة المراهقة السياسية، إلى أن تتضح وتتبلور وتستقر على شكل حالة سياسية طبيعية تأخذ مسار الوحدة والإجماع بدل التشتت والاختلاف، ولذلك فإن وظيفة الحوار والنقد تكمن في توضيح وتبيان الحدود الفاصلة فيما بين حرية الرأي والاختلاف وضرورة بناء الموقف السياسي المرتكز على الوحدة والإجماع السياسي.

على ما يبدو إن حالة التخلف السياسي التي سادت كامل الحياة السياسية الكردية هي التي شكلت العقبة الفعلية أمام حالة التطوير المطلوبة، فهذه الحالة التي قد أنتجت وشكلت حالات سياسية فردية ومتوقعة على الذات الضيقة والمتخلفة في صفوف الحركة والتي تنتمي بمعظمها إلى الموروث الماضي من أذنان قبيلة أكثر مما تنتمي إلى الحاضر والمستقبل الذي يفتح آفاقاً واسعة جداً للتطوير من خلال اعتماد المنهج العلمي والمعرفي في إدارة الحياة السياسية من خلال البحث والتحليل والنقد.

إذا لا تكمن المشكلة في كثرة التنوع والاختلاف بل في عدم قدرة هذه الحركة على ترجمة كل هذا الإشتداد الفكري والسياسي في شكل وبنية سياسية عامة وواضحة الملامح والمعالم أولاً، وفي الافتقاد إلى آليات فاعلة من التعااطي العام ترتكز على شرط الحوار والحرية ثانياً.

## حول البنية التنظيمية في الحزب

✓ بقلم: أفين حسين

إن البنية التنظيمية المتقدمة والمتفوقة في الحزب هي السر الكامن وراء قوة هذا الحزب وطاقاته وتقدمه على صعيد السياسة والمجتمع، كما أن بنية الحزب التي تكتمل وتتم من خلال التمازج والالتزام النظري من جهة، وبين ظروف الواقع الموضوعي وتشعباته المتعددة، لاسيما في واقع كواقعنا نحن الأكراد السوريين، من جهة أخرى تعطي الحزب قوة وطاقته غير محدودة لانجاز المهام المطروحة أمامه. إن المسألة التنظيمية في الحزب وتطور آلياتها هي باعتقادنا من المسائل الرئيسية لتكوينه واستمراره بين الجماهير في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة.

فكما أن فكر الحزب وایدیولوجیته هي بمثابة الجسد له، وبمقدار ما يكون هذا الجسد سليماً أو خالياً من الأمراض (الانتهازية-الأناية-الوصولية- المصلحة الشخصية-اللامبالاة)، يكون نضال الحزب أقوى عافية وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف التي يصبوا إليها.

وتصبح المسألة التنظيمية ذات أهمية بالغة أكثر في ظروف أحزاب البلدان النامية وخاصة في بلدنا سوريا لأن

خبرته الثقافية ومعلوماته إلى المجتمع بحيث يطوع هذه الثقافة. والثاني - هو أن تكون لهذا الإنسان نظرة نقدية لمجتمعه، بمعنى ألا ينعزل عنه وإنما يدخل في حوار مع أحداث هذا المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

إذن، الإنسان المثقف، هو الإنسان الذي يعيش بكل حياته ووجدانه وتفكيره مع المجتمع الذي يحيا بداخله، وأن يظل بعيداً عن المهارات، وأن يكون عفاً للسان، وأن لا يكون منافقاً أو متملقاً.

وعليه، فالمثقف، هو الإنسان الذي يعي ذاته وذات مجتمعه، من خلال الصلة بواقع هذا المجتمع وموارثه الفكرية والحضارية، وبقدرته على إدراك واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتفسير هذا الواقع تفسيراً حقيقياً.

لذلك، من غير المعقول والمنطقي فك الارتباط بين المثقف والسياسي، فالسياسة والثقافة تخترق إحدهما الأخرى إن قبلنا أو لن نقبل، أي لا يمكن فرزهما بشكل ميكانيكي أو اعتباطي إن صح التعبير، لأن السياسة أو الثقافة ليست حكرًا لفئة معينة دون أخرى، لذا ينبغي على جميع المهتمين والغيريين على مصلحة المجتمع بشكل عام المساهمة والمشاركة في رسم مستقبل أفضل لمجتمعاتهم، خال من كافة أشكال التمييز والظلم والاضطهاد. لكن الذي لا لبس فيه، أن مهما تعارضت الرؤى والأفكار، فإن كليهما أي المثقف والسياسي يسيران في خطين متوازيين، حتى وإن بدت العلاقة بينهما بالتناظر والاختلاف، فمهما تكن نقاط الاختلاف والتباين فإن كليهما بحاجة إلى الآخر في نهاية المطاف، أي من الصعب بناء جدار صيني بينهما، كون العلوم خُطت خطوات جبارة في البحث، وتشعبت إلى فروع متميزة بصورة لم يعد لدى أكثر العلماء عبقرية سوى لمحات عن العلوم التي ليست هي العلم المختص فيه ذلك العالم. ويعود هذا الأمر إلى وتيرة التقدم العلمي التي أصبحت بقدر جعل من يتبعها يلهث وراءها، ذلك أن التقدم بات يسير لا وفق سلسلة حسابية وإنما وفق سلسلة هندسية.

فالعلاقة بين الثقافة والسياسة يجب أن تكون منتجة وفعالة. بمعنى أن يؤدي افتتاح المثقف على المجال السياسي إلى تغيير سياساته الفكرية، وبشكل يتيح له ابتكار إمكانيات جديدة للتأمل والتفكير، كما يؤدي افتتاح رجل السياسة على منتجات الفكر، إلى تغيير فكره السياسي وبصورة تتيح له اشتقاق إمكانيات جديدة للعمل والتدبير. على هذا النحو يمكن أن تنشأ علاقة تبادل مثمر وتفاعل خلاق، بحيث أن تغيير سياسة الفكر، يسهم في خلق واقع فكري يتغير معه العلاقة بالواقع السياسي، كما أن ابتداء ممارسات سياسية جديدة، يسهم في خلق واقع مجتمعي يتغير معه العلاقة بالأفكار. لذلك، على السياسي أن يقدر ويراعي الظروف والإمكانيات المتواجدة لديه بشكل دقيق وجدي لكي يخلص مجتمعه إلى بر الأمان بكل نجاح وتقدم، لأن التطبيقات العلمية هي بشكل أصبح معه كل فرد يدرك ويهتم بالتغيرات الهائلة التي دخلت على نمط الحياة وعلى الحياة السياسية والاقتصادية في مجملها، وحتى على طريقة فن إدارة الحروب. أما المثقف فعليه القيام بدور المحرض على العمل والبناء، وذلك مستخدماً قلمه بكل جرأة ووضوح، وهو في ذلك يقدم كل الدعم للسياسي في مواجهة الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيله.

## لماذا هذا الجدار بين المثقف والسياسي؟

### ✓ بقلم: سلمان بارودو

كتبت الكثير من المقالات والكتابات في الآونة الأخيرة من قبل بعض الذين يدعون أنفسهم بالكتاب أو المثقفين وأخص في موضوعي هذا - (العلاقة بين المثقف والسياسي)، هذه المقالات والكتابات التي قرأت بعضاً منها في عدد من المواقع الانترنيتية تسيء حتى إلى المثقف والسياسي معاً كونهم - أي هؤلاء الكتاب - يجهلون دور الاثنين معاً وبذلك يخلطون الحابل بالنابل من خلال كتاباتهم بهذا الشأن.

وإن ما أثارني لكتابة هذا الموضوع هو استمرار البعض من هؤلاء الكتاب في الكتابة بالشأن المذكور، وحتى أن بعضاً منهم في الواقع العملي بعيد كل البعد عن هذا الفهم والدراسة الكافية بالموضوع الذي يتناولونه بأنفسهم، بذلك يرسمون صورة سوداوية لمفهوم ولأداء الاثنين معاً في ذهنية القارئ أو المتلقي، وبالتالي يشكلون نوعاً من الإحباط لدى الناس، وبزرعون اليأس وعدم التفاؤل بالمستقبل لدى الجيل الفتى، يجهلون ويتجاهلون العلاقة الجدلية بين السياسي والمثقف، إذ لا سياسة بدون ثقافة، ولا معنى للثقافة بدون تجسيد عملي من قبل السياسي في برامج عمله، ومن ثم ترجمتها في الواقع العملي لنضاله اليومي، صحيح هناك دوران مختلفان لكل منهما ولكن متكاملان بنفس الوقت.

نحن نتحدث عن فوكوياما، فننقد نظريته حول «نهاية التاريخ» قائلين بأنها مقولة متهافئة لا قيمة لها على الصعيد الفلسفي أو العلمي. هذا ما نقوله ونعلنه، ولكن ما لا نقوله، وهو الأهم، هو أن مقولة فوكوياما قد اخترقت عقولنا وخطاباتنا من فرط أهميتها، بدليل أننا ننشغل بها ونشتغل عليها بالشرح والتفسير، أو بالرد والتعليق. أما ما نقوله عنها فهو مجرد ردود فعل لا توازي الفعل نفسه، أي مجرد خطاب إيديولوجي في منتهى الضعف والهشاشة. ولذا لم يتولد عن نقدنا لفوكوياما فكرة جديدة أو قراءة مهمة للعالم تستأثر باهتمام أهل الفكر على الساحة العالمية.

ولذلك، ليس الكلام أو بالأحرى الكتابة عن دور المثقف أو السياسي بالشيء السهل أو الهين إن صح التعبير، خاصة في تغيير المجتمعات وتقديمها وتحريرها من كافة أنواع التخلف والاضطهاد والاستغلال الذي تمارسه الأنظمة الاستبدادية، لأن المثقف تقع على عاتقه زرع بذرة المعرفة والتاريخ والقيم والعادات في ذهنية الجيل الفتى ويعزز ثقته بنفسه فيسير نحو المستقبل بعيون مفتوحة وبذهنية معرفية تعي مهامها ودورها في صناعة المعرفة الإنسانية.

إذ لا يجوز ابتعاد المثقف عن السياسة ولا السياسي عن الثقافة، إن الإشكالية لا تكمن في تعريف من هو المثقف أو السياسي، بل في تحديد دورهما وعملهما في خدمة المجتمع بشكل عام.

إن الإنسان المثقف بشكل عام، هو من تتوفر فيه متابعة ما يحدث في المجالات المعرفية المختلفة وليس فقط في مجال تخصصه، وذلك، كي يستطيع أن يلم بالحركات الفكرية وتياراتها المختلفة والتي يموج بها العالم في الوقت الراهن، وأن لا تنحصر معرفته لها في الحاضر فقط لأن الحاضر ما هو إلا حصيلة الماضي، أما الأهم أن تتوفر في المثقف هو أن يتفاعل مع المجتمع وأحداثه وليس فقط مع الثقافة العامة التي حصل عليها عن طريق القراءة والمتابعة، ويكون هذا التفاعل على مستويين: - الأول - هو محاولة نقل